

الأصل في الفعل الماضي سكون آخره(*)

د. داود عبده

تمهيد

يرى النحويون أن الفعل الماضي يبنى على السكون إذا اتصلت به لواحق (suffixes) معينة، كما في ذهبنا وذهبنا وذهبتم، ويبنى على الضم إذا اتصلت به واو الجماعة، وعلى الفتح إذا اتصلت به تاء التأنيث أو ألف الاثنين أو لم يتصل به شيء (من اللواحق الدالة على الفاعل).

ويتضح من أقوال النحويين أن الأصل في الفعل الماضي أن ينتهي بفتحة، لأن هذه هي حركة آخره إذا لم يتصل به شيء.

وغاية هذه المقالة إثبات أن الأصل في الفعل الماضي هو السكون^(١)، أي عدم وجود فتحة (أو أي حركة أخرى) في آخره، وإن الحركات التي تظهر في آخره هي إما لواحق، أو أجزاء من لواحق، تدل على الفاعل. أي أن أفعالا مثل ذهبنا وذهبتم، بسكون الباء، جاءت على أصلها، وإن تقسيم اللواحق الدالة على الفاعل إلى ثلاثة أنواع لا مبرر له.

ولكي نصل إلى مثل هذا الإثبات، فإن علينا تفسير اللواحق التي تتصل بصيغ الفعل الماضي المختلفة.

لواحق الفعل الماضي :

يتصل بالفعل الماضي لواحق تدل على الفاعل، مثل «ألف الاثنين» في ذهبنا، و«واو الجماعة» في ذهبوا، و«نون النسوة» في ذهبن، و«تاء المتكلم» في ذهبنا. وقد يلي اللاحقة التي تدل على الفاعل لاحقة أخرى تدل على المفعول، مثل نا في أكرمونا، وهم في أكرمتم الخ.

(١) أنشأت هذه المقالة في الندوة الوطنية الأولى لتدريس اللغات في الكويت (1985)، وقد أجري عليها بعض التعديلات.

ولا بد من التمييز بين هذين النوعين من اللواحق لوجود فرق جوهري بينهما. فالنوع الثاني ضمائر متصلة، في حين أن النوع الأول ليس كذلك، بل علامات مطابقة. فـ «واو الجماعة» و«ألف الاثنين» و«نون النسوة» الخ لا تختلف عن تاء التأنيث، كما لاحظ بعض اللغويين القدماء، وبالتالي لا يجوز اعتبارها فاعلين⁽²⁾. وهذه اللواحق لا تختلف في وظيفتها عن السوابق (prefixes) التي تقع في أول الفعل المضارع (حروف المضارعة). فكما لا يجوز اعتبار أ في أذهب، أو ن في نذهب أو و في وذهب — بصرف النظر عن أصلها التاريخي — ضمائر متصلة، فكذلك لا يجوز اعتبار ما يقابلها في الماضي (ث ونا وث) ضمائر متصلة.

ولكن ماذا عن الفتحة التي تظهر في آخر ذهب أو أكرم ؟ وما علاقتها باللواحق التي ذكرناها ؟ لقد اعتبرها النحويون جزءاً من الفعل، كما أشرنا، في حين أنها ليست سوى لاحقة من النوع الأول، أي علامة مطابقة تدل على الفاعل، كبقية اللواحق الأخرى الدالة على الفاعل. فكما تدل الألف في ذهباً على المثنى (المذكر الغائب)، فكذلك تدل الفتحة على المفرد (المذكر الغائب)⁽³⁾. ولعل السبب في اعتبار القدماء الفتحة جزءاً من الفعل أنهم لاحظوا وجود هذه الفتحة في مثل ذهب الولدان وذهب الأولاد، رغم أن الفاعل ليس مفرداً. غير أن هذه الظاهرة يمكن تفسيرها في نطاق قواعد المطابقة في العربية. فقواعد المطابقة في العربية تدل على أن انطباقاً بين الفعل والفاعل ليست تامة في جميع الأحوال. فهناك علامات مطابقة تميز بين المذكر والمؤنث في الغائب والمخاطب، ولكن مثل هذه العلامة غير موجودة في المتكلم (ذهبْتُ). وكذلك هناك علامات مطابقة تميز بين المثنى والجمع في الغائب والمخاطب ولكنها غير موجودة في المتكلم (ذهبنا). وكما أن علامات المطابقة غير مطردة بالصورة السابقة، فكذلك هي غير مطردة فيما يتعلق بموقع الفعل والاسم. فعندما يقع الفعل بعد الاسم فإنها تكون أكثر اطراداً. فالمطابقة تكون تامة، تذكيراً وتأنيثاً، وإفراداً وتثنية وجمعاً، عندما يقع الفعل بعد الاسم ولكنها تقتصر على التذكير والتأنيث عندما يقع الفعل قبل الاسم، كما هو معروف⁽⁴⁾ :

ذهب الولد / الولد ذهب

ذهب الولدان / الولدان ذهباً

ذهب الأولاد / الأولاد ذهبوا

ذهبت البنت / البنت ذهبت

ذهبت البنات / البنات ذهبتا

ذهبت البنات / البنات ذهبن

وباعتبار الفتحة علامة مطابقة تدل على المذكر المفرد الغائب، كبقية العلامات الأخرى يصبح من السهل إثبات أن الفعل الماضي نفسه لا ينتهي بحركة، وإن الحركات التي تظهر بعد لام الفعل ليست جزءاً منه، كما سترى.

وقد تبدو مسألة اعتبار الفتحة جزءاً من الفعل أو لاحقة تليه مسألة هامشية ليس لها قيمة، وإن الخلاف حولها شكلي. غير أن هذه المسألة في الواقع مهمة على مستويين :

1 — المستوى الأول : هو الناحية العلمية، باعتبارها ظاهرة لغوية لا بد من تفسيرها، كغيرها من الظواهر اللغوية⁽⁵⁾.

2 — المستوى الثاني : هو الناحية التعليمية، وخاصة في تدريس غير الناطقين بالعربية. وسنحاول أن نبين أن اعتبار الفتحة علامة مطابقة هو الحل الصحيح على المستوى الأول، والحل الأفضل على المستوى الثاني، لأنه يؤدي إلى تسهيل تدريس تصريف الفعل الماضي مع اللواحق المختلفة.

سكون آخر الفعل من الناحية العلمية :

كان اللغويون القدماء يهتمون بتفسير الظواهر اللغوية. وقد حاول بعضهم تفسير عدم ظهور الفتحة في الحالات التي اعتبر فيها الفعل مبنيًا على السكون، انطلاقًا من أن الفتحة جزء من الفعل أمر مسلم به. ويتلخص هذا التفسير في أن نظام العربية الصوتي لا يسمح بتوالي أربعة «أحرف متحركة»، أو أربع «حركات متواليات»، في كلمة واحدة، أي لا يسمح بأن تكون الكلمة مؤلفة من أربعة مقاطع (أو أكثر) جميع علليها قصيرة. فقد قال قطرب في حديثه عن الأعراب (الزجاجي، 1959 : 70 - 71) أن العرب :

«... جعلوا التحريك معاقبا للاسكان ليتعدل الكلام. ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم...» ورغم أن ما قاله قطرب لا ينطبق على الحالة التي هي موضع نقاشنا كما سنوضح بعد قليل، إلا أنه ينطبق على حالات أخرى. فقد تخلصت العربية فعلا من العلة القصيرة الثانية في الفعل المضارع (حركة فاء الفعل). فالأصل في جذع (stem)⁽⁶⁾ الفعل المضارع أن لا يختلف عن جذع الفعل الماضي إلا في علة قصيرة واحدة هي «حركة عين الفعل». فجذع الفعل الماضي من الجذر ض ر ب، مثلا، يحتوي على فتحة في حين أن المضارع يحتوي على كسرة، ومن الجذر د خ ل يحتوي الجذع على فتحة في الماضي وضمّة في المضارع، ومن ش ر ب يحتوي على كسرة في الماضي وفتحة في المضارع الخ :

الجذر	جذع الماضي	جذع المضارع
ض ر ب	ضَ رَ بَ	ضَ رَ بَ
د خ ل	دَ خَ لَ	دَ خَ لَ
ش ر ب	شَ رَ بَ	شَ رَ بَ

وهكذا نرى أن «حركة فاء الفعل» قد حذفت في المضارع :

يضرب : يَ + ضَ رَ بَ → يَ ضَ رَ بَ

يدخل : يَ + دَ خَ لَ → يَ دَ خَ لَ

يشرب : يَ + شَ رَ بَ → يَ شَ رَ بَ

وكذلك حدث حذف مشابه في بعض صيغ الفعل الماضي المزيد. فالأصل أن تضاف السابقة (prefix) إلى جذع الفعل المجرد كاملا :

أحضر : ءَ + حَ ضَ رَ ← ءَ حَ ضَ رَ
أعلم : ءَ + عَ لَ مَ ← ءَ عَ لَ مَ (7)

غير أن هناك أمرين ملازمين لهذا الحذف في العربية الفصحى سواء أكان ذلك في الماضي أم المضارع :
الأول : إن الحذف يحدث عند إضافة سابقة لجذع الكلمة، في حين أنه لا يحدث عند إضافة لاحقة، كما هو واضح من أمثلة مثل ضَرَبَكَ و ضَرَبْتُ. فمن الملاحظ أن العلل الأربع تبقى حيثما دون حذف. بل إن إضافة اللاحقة هما إلى الفعل، حيث تصبح الكلمة مؤلفة من خمسة «أحرف متحركة» (فالآلف ليست سوى فتحة طويلة)، لا يؤدي إلى حذف أي من الحركات : ضَرَبَهُمَا (ضَ رَ بَ هُ مَ هُ مَ) (8).

الثاني : العلة التي تحذف هي العلة الأولى في جذع الكلمة («حركة فاء الفعل») وليست العلة الثالثة («حركة لام الفعل»).

ومن هنا فإن سكون لام الفعل لا يمكن أن يكون للسبب الذي ذكره قطرب. فتفسير هذا السكون على أنه حذف للفتحة لأن العربية لا تميز «أربعة أحرف متحركة» متوالية في الكلمة لا يقوم على أسس قوية، أولاً لاختلاف موقع الحركة المحذوفة، وثانيا لأنها لا تحذف عند إضافة اللواحق.

ولم تفت بعض قدماء اللغويين ملاحظة وجود «أربع حركات متوالات» في مثل ضَرَبَكَ و ضَرَبْتُ، غير أنهم برروا ذلك (ضمنا) بأن ضمير المفعول ليس جزءا من الكلمة، بخلاف «ضمير الفاعل». فقد ورد في الانصاف (ابن الأنباري، 1961، ج 1 : 79) :

«... يسكن لام الفعل إذا اتصل به ضمير الفاعل، نحو ضَرَبْتُ وذَهَبْتُ لئلا يجتمع في كلامهم أربع حركات متوالات في كلمة واحدة، ولولا أن ضمير الفاعل بمنزلة حرف من نفس الفعل وإلا لما سكنت لام الفعل لأجله».

وأجدي أخالف ابن الأنباري في مسألتين : الأولى اعتباره اللواحق الدالة على الفاعل ضمائر، فهي، كما أشرت سابقا، ليست سوى علامات مطابقة، والثانية اعتباره الفعل والفاعل بمنزلة ما يسمى في علم اللغة «مكونا جمليا» (constituent) واحدا، فقد ناقشت في موضع آخر (عبد، 1983) هاتين النقطتين، وقدمت بعض الأدلة التي تؤيد اعتبار الفعل والمفعول به — لا الفعل والفاعل — مكونا جمليا واحدا. وإذا كان وجود أربع «حركات متوالات» في مثل ضَرَبَكَ وخمس «حركات متوالات» في مثل ضَرَبَهُمَا لا يكفي للدلالة على أن سكون لام الفعل الماضي في مثل ضَرَبْتُ لم ينتج عن حذف الفتحة، فإن ما يدل دلالة حاسمة على ذلك هو وجوب تسكين لام الفعل في صيغ الماضي التي لا تتوالى فيها أربع حركات. فإذا كان هناك مبرر لسكون اللام في مثل قَبَلْتُ، فما المبرر لسكون اللام في مثل أَقْبَلْتُ وَاِسْتَقْبَلْتُ وَتَقَبَّلْتُ، حيث لا ينتج عن بقاء الفتحة أربعة «أحرف متحركة» متوالية أو أربع «حركات متوالات» ؟!

إن وجوب السكون في أمثلة كالسابقة لا يدع مجالاً للشك في أن سكون آخر الفعل الماضي أصلي وليس طارئاً، وأنه لا علاقة له ألبتة بمنع توالي أربع حركات.

وكذلك لو كان الأصل في الفعل الماضي وجود فتحة في آخره لما كان هناك تفسير للصورة المفلوطة لأفعال مثل أَلْقَيْتَ واستغنيت. فلو كان أصل أَلْقَيْتَ : أَلْقَيْتَ، بفتح الياء، وأصل استغنيتُ : اسْتَغْنَيْتُمْ، بفتح الياء، لحولتهما القواعد الصوتية إلى *أَلْقَاكَ* (9) و*استغنائمُ، على التوالي. فوجود فتحة بعد شبه العلة (الياء)، يتطلب حذف الياء لوقوعها بين فتحتين (مما ينتج ألفا من الفتحتين المتواليتين). قارن :

أَلْقَى : ءَ ل قَ ءِ يَ ← ءَ ل قَ ءِ

أَلْقَاكَ : ءَلَقَ يَلْقَى لَقَاءً ← ءَلَقَ لَقَاءً لَقَاءً

الْقَيْتُ : ءَ لَ قَ يَ تَ ءَ ← ءَ لَ قَ يَ تَ ءَ (بقي دون تغير).

وجدير بالذكر أن بعض اللغويين القدماء لاحظوا ضعف حجة نوالي الحركات. فقد حاول ابن مالك تبرير سكون آخر الفعل الماضي في مثل ضربتْ وأكرمنا بطريقة أخرى، فقد جاء في الهمع (السيوطي، 1975، ج 1 : 197) :

«وعلة الاسكان عند الأكثر كراهة توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لأن الفاعل كجزء من فعله... وضعف ابن مالك هذه العلة بأنها قاصرة إذ لا يوجد التوالي إلا في الثلاثي الصحيح وبعض الخماسي... وإنما سببه تمييز أفعال من المفعول في نحو أكرمنا وأكرمنا، ثم حملت التاء والنون على نا للمساواة في الرفع وعدم الاتصال والاعتلال».

غير أن تبرير ابن مالك ليس أوفر حظا من التبرير السابق، فيما أرى. فاللغات مملوءة بالكلمات والتراكيب التي تؤدي أكثر من معنى دون أن ينتج عن ذلك تغيير يمنع اللبس. فالعربية، مثلا، لا تميز بين صيغة اسم الفاعل وصيغة اسم المفعول في مثل محتل، أو مختار. فلم تصبح محتل (اسم الفاعل) محتل (بكسر التاء) تمييزا من محتل (بفتح التاء) الدال على اسم المفعول. ولم تصبح مختار (اسم الفاعل) مختار تمييزا من مختار الدال على اسم المفعول.

وكذلك لم يحدث أي تغير في صيغة أفعل (الفعل الماضي) أو أفعل (أفعل التفضيل) للتمييز بين كلمتين مثل أغنانا (جعلنا أغنياء) وأغنانا (الأغنى بيننا).

ومن الصيغ التي لكل منها أكثر من معنى :

- 1 — صيغة فاعيل الدالة على اسم الفاعل أو اسم المفعول.
- 2 — صيغ تدل على المثنى أو الجمع (عيدان : مثنى عيد أو جمع عود، خُرصان : مثنى خُرص أو جمعه).
- 3 — صيغ تدل على المؤنث المفرد أو الجمع (جوعى، سكرى).
- 4 — صيغ تدل على الجمع أو المصدر (بخلال : جمع خلة أو مصدر خال).

5 — صيغ تدل على اسم المفعول من المزيّد أو المصدر الميمي (مُدْخَل، مُسْتَقْبَل، بضم الميم وفتح ما قبل الآخر).

6 — صيغ تدل على مصادر أو أسماء (قَلْب، ضَرْب، فَضْل).

كذلك لم تحل خشية اللبس دون حذف الحركة الأخيرة للوقوف (أو غير ذلك من التغيرات التي تحول دون تمييز معنيين مختلفين) بحيث أصبح التمييز بين المعنيين المختلفين لمثال كالتالي يعتمد على السياق :
كُتِبْتُ (يسكون التاء : أنا أو أنت)

بل إن خشية اللبس لم تحل دون تطبيق قواعد صوتية يؤدي تطبيقها إلى الاعتماد على السياق وحده لفهم المقصود :

فتطبيق قاعدة إضافة كسرة لمنع توالي ثلاثة صحاح (منع «التقاء الساكنين» حسب تعبير القدماء) في مثل اكتب المقال، وتطبيق قاعدة تقصير العلة (الحركة) الطويلة لوقوعها قبل صحيحين متوالين (أي قبل ساكنين) حسب تعبير القدماء) في مثل اكتب المقال يؤدي إلى لفظ العبارتين السابقتين بصورة واحدة تجعل سامع غير قادر على تمييز المذكر من المؤنث :

ءُ ك ت بُ ل م ق ل ل (ـَ = ألف)

وإذا كان الأمر كذلك فلماذا تختار اللغة العربية إجراء تغيير في حالة واحدة محددة دون هذه الحالات الكثيرة ؟ ! (10)

لكل هذا أرى أن التفسير العلمي المقبول لسكون آخر الفعل الماضي في مثل ضَرَبْتُ وأَكْرَمْنَا وذهَبْنَا إن هذه الأفعال جاءت على أصلها، وإن الفتحة أو الضمة التي تظهر في مثل ذَهَبَ وَذَهَبْتُ وَذَهَبُوا هي علامات مطابقة أو أجزاء من علامات المطابقة.

سكون آخر الفعل من الناحية التعليمية :

إذا اعتبرت الفتحة في نهاية الفعل الماضي جزءاً من الفعل نفسه، أي «حركة لام الفعل»، فإن هذا يترتب عليه مايلي :

1 — تقسيم اللواحق التي اعتبرناها — كما اعتبرها بعض اللغويين القدماء — علامات مطابقة إلى أنواع، دون مبرر :

أ — لواحق لا تحذف معها «حركة لام الفعل»، مثل تاء التأنيث.

ب — لواحق تحذف معها «حركة لام الفعل»، مثل «تاء المتكلم» و«تاء المخاطب» و«نون النسوة».

ج — لاحقة تحل فيها الضمة محل الفتحة، وهي «واو الجماعة».

2 — عدم وجود تفسير علمي مقبول لحذف الفتحة عند اتصال الفعل بلاحقة من النوع (ب) كما ذكرنا سابقاً.

3 — عدم وجود تفسير علمي مقبول لتحول الفتحة إلى ضمة عند اتصال الفعل بواو الجماعة، إذ من الطبيعي أن تلفظ ذهب + و، مثلاً : *ذهبوا (بفتح الباء) وليس ذهبوا (بضمها).
قارن : دَعُوا، رَمَوْا، أَلْقُوا.

4 — عدم وجود تفسير علمي مقبول لعدم تحول أفعال مثل أَلْقَيْتُ واستغْنَيْتُم إلى *الْقَاتِ واستغْنَيْتُم، كما ذكرنا سابقاً. قارن : دعا، دعاكَ، القى، القاه.

5 — التمييز دون مبرر بين علامة التأنيث في الفعل الماضي وعلامة التأنيث في الأسماء والصفات، فهي (حسب هذا الرأي) تاء فقط في الفعل، في حين أنها فتحة وتاء في الأسماء والصفات، كما سنرى.

6 — التمييز دون مبرر بين علامة جمع المذكر في الفعل وعلامة جمع المذكر في الأسماء والصفات، فهي (حسب هذا الرأي) واو فقط في الفعل، في حين أنها ضمة وواو في الأسماء والصفات، كما سنرى.

أما إذا اعتبرت الفتحة في نهاية الفعل الماضي علامة مطابقة للمفرد المذكر الغائب، فإن تدريس تصريف الفعل يصبح أمراً سهلاً، ويصبح لكل التغيرات التي تبدو كأنها تصيب آخر الفعل تفسير واضح مقبول على المستويين العلمي والتعليمي على السواء. أقول «تبدو كأنها» لأن آخر الفعل في الواقع لا يتغير. فالحركات التي تلي لام الفعل ليست سوى علامات مطابقة أو أجزاء من علامات المطابقة. ولكي تظهر هذه المسألة بجلاء فسأكتب الأمثلة التالية كتابة صوتية (حيث تظهر جميع رموز الأصوات، بما فيها الحركات) وأفصل بين الفعل واللاحقة بعلامة زائد (+) لتوضيح تركيب الكلمة. وسأكتفي بأمثلة من الفعل من المتكلم والغائب (لأن أمثلة المتكلم تغني عن أمثلة المخاطب) :

(أنا) ذهبْتُ : ذَ هَ بَ + تَ —

(نحن) ذهبْنَا : ذَ هَ بَ + نَ — (11)

(هو) ذهبَ : ذَ هَ بَ + —

(هما) ذهبا : ذَ هَ بَ + —

(هم) ذهبوا : ذَ هَ بَ + وُ — (12)

(هي) ذهبتْ : ذَ هَ بَ + تَ

(هما) ذهبتا : ذَ هَ بَ + تَ

(هنّ) ذهبنّ : ذَ هَ بَ + نَ

ويتضح من الكتابة الصوتية للأمثلة السابقة :

(1) أن علامة المذكر المفرد الغائب هي فتحة.

(2) وأن علامة المذكر المثنى الغائب هي فتحة طويلة أي ألف (وليست فتحة وألف) (13).

3) وأن علامة المفرد المؤنث الغائب هي فتحة وتاء (تَ تاء)، لا تاء فقط كما يوحي التعبير «تاء التأنيث». ويؤيد هذا أن علامة التأنيث في الأسماء والصفات هي أيضا فتحة وتاء (رغم أن هذه التاء تكتب «مربوطة» في الكتابة العادية)⁽¹⁴⁾، كما يتضح من مقارنة المذكر مع المؤنث في الأمثلة التالية :

ملك : مَ لَ كَ + ؤَ ن⁽¹⁵⁾

ملكة : مَ لَ كَ + تَ تَ + ؤَ ن

فرح : فَ رَ حَ + ؤَ ن

فرحة : فَ رَ حَ + تَ تَ + ؤَ ن

4) وأن علامة جمع المذكر الغائب هي ضمة وواو (تصبحان معا ضمة طويلة بقاعدة صوتية)، وليست واوا فقط كما يوحي التعبير «واو الجماعة». ويؤيد هذا أن علامة جمع المذكر في الأسماء والصفات هي أيضا ضمة وواو، كما يتضح من مقارنة المفرد مع الجمع في الأمثلة التالية :

معلم : مَ عَ لَ لَ مَ

معلمون : مَ عَ لَ لَ مَ + مَ + وَ (نَ +)⁽¹⁶⁾

فرح : فَ رَ حَ

فرحون : فَ رَ حَ + مَ + وَ (نَ +)⁽¹⁷⁾

5) وأن المؤنث الغائب ذهبتا يحتوي على علامتي مطابقة متواليتين هما علامة التأنيث (تَ تاء) وعلامة الشبية (تَ تاء) :

ذهبتا : ذَ هَ بَ + تَ تَ + تَ تَ

وهذا ينطبق أيضا على الأسماء والصفات :

ملكتان : مَ لَ كَ + تَ تَ + تَ تَ + (نَ +)

فرحتان : فَ رَ حَ + تَ تَ + تَ تَ + (نَ +)

وهذا الحل، أعني اعتبار صيغة الفعل نفسها ساكنة الآخر، يفسر عدم تحول أَلْقَيْتَ إلى «أَلْقَات»، ويبين الفرق بين أَلْقَيْنَا وأَلْقَانَا. فكلمتا أَلْقَيْتَ وأَلْقَيْنَا جاءتا على أصلهما لعدم وجود مبرر لحذف الياء :

أَ لَ قَ يَ + تَ تَ ← أَ لَ قَ يَ تَ تَ
أَ لَ قَ يَ + نَ نَ ← أَ لَ قَ يَ نَ نَ

فكل منهما تألف من صيغة الفعل الساكنة الآخر وعلامة المطابقة الدالة على المتكلم (المفرد في الحالة الأولى والجمع في الحالة الثانية)، تماما كما في ضَرَبْتُ وضَرَبْنَا :

ضَ رَ بَ + تَ تَ ← ضَ رَ بَ تَ تَ
ضَ رَ بَ + نَ نَ ← ضَ رَ بَ نَ نَ

أما ألقانا فهي تتألف من ثلاثة أجزاء : صيغة الفعل الساكنة الآخر، وعلامة المطابقة (الفتحة) الدالة على الفاعل، والضمير المتصل (نا) الدال على المفعول به. وهي بهذا لا تختلف، من حيث التركيب من هذه الأجزاء، عن ضَرَبْنَا (بفتح الباء) أو ضَرَبْتُنَا أو ضَرَبُونَا أي أن أصلها أَلْقَيْنَا (بفتح الياء)

ءَ لَ قَ يَ + نَ + ءَ
ضَ رَ بَ + نَ + ءَ
ضَ رَ بَ + تَ + نَ + ءَ
ضَ رَ بَ + وُ + نَ + ءَ

أما لماذا تحولت أَلْقَيْنَا (بفتح الياء) إلى ألقانا، فلأن قاعدة صوتية في العربية سبقت الإشارة إليها حذفت الياء لوقوعها بين فحتين، فتج من الفتحين ألف (فتحة طويلة)، كما حدث في أَلْقَى وأَلْقَتْ ودَعَا ودَعَتْ الخ :

ءَ لَ قَ يَ + ءَ ← ءَ لَ قَ ءَ
ءَ لَ قَ يَ + نَ + ءَ ← ءَ لَ قَ نَ + ءَ
ءَ لَ قَ يَ + تَ ← ءَ لَ قَ تَ
ءَ لَ قَ نَ + ءَ ← ءَ لَ قَ نَ

وهذه القاعدة لا تنطبق على أَلْقَيْتَ وأَلْقَيْنَا الخ لأن شبه العلة (الياء) ليست متلوة بعلّة قصيرة، ومن هنا فإنهما بقيتا على أصلهما، كما سبق أن أشرنا.

ويلاحظ من المقارنة بين أَلْقَيْنَا وألقانا أن علامة المطابقة نا للمتكلم الجمع والضمير المتصل نا، هما صورة لفظية (وكتابية) واحدة، بخلاف علامات المطابقة الأخرى وما يقابلها من الضمائر المتصلة، وهو أمر يجب أن ينظر إليه من الناحية التعليمية — لا من الناحية التاريخية — على أنه مجرد مصادفة، كما يوضح الجدول التالي :

الضمير المتصل	علامة المطابقة	الضمير المنفصل
نَ - يَ (مع الأفعال وبعض الأدوات) - يَ (مع الأسماء وبعض الأدوات)	تَ	أنا
نَ - نَ	نَ	نحن
هَ (18)	هَ	هو
هَ مَ - مَ (19)	هَ	هما (مذكر)
هَ مَ	وُ	هم
هَ - هَ	تَ	هي
هَ مَ - مَ	تَ	هما (مؤنث)
هَ نَ - نَ	نَ	هن الخ

ولكن رغم أن نا في ألقينا لا تختلف في صورتها اللفظية عن نا في ألقانا إلا أن من الضروري التمييز بينهما بنفس الطريقة التي نميز بها بين ت سُ و في، أو ت ها الخ.

ولعل أهم ما يمكن استخلاصه من الجدول السابق هو أن علامات المطابقة من حيث تركيبها الصوتي، ليست كلها مبدوءة بصوت صحيح. فعند ملاحظة النحويين إلى أن بعض علامات المطابقة تبدأ بحركة، أو تتألف كلياً من حركة (قصيرة أو طويلة)، هو الذي أدى إلى اعتبارهم تلك الحركات جزءاً من الفعل⁽²⁰⁾. وباتضح هذه المسألة يتضح أن الأصل في الفعل سكون آخره⁽²¹⁾. ويتضح أن تقسيم الكلمة الفعلية إلى عناصرها الثلاثة : جذع الفعل وعلامات المطابقة والضمائر المتصلة⁽²²⁾، يجعل عملية التدريس واضحة وسهلة.

* * *

الحواشي :

(1) أشار بعض اللغويين القدماء إلى أن الأصل في الفعل الماضي أن يسكن آخره، ولكنه حرك لأنه ينعى به كما ينعى بالمضارع. واسم الفاعل وغيرهما، وهي حجة غير مقبولة علمياً. فقد ورد في المقتضب (المبرد، 1963 : ج 2 : 3) :

«وكان حق كل مبني أن يسكن آخره، فحرك هذا (يقصد الفعل الماضي) لمضارعه المعربة، وذلك لأنه ينعى بها. تقول : جاءني رجل ضربنا، كما تقول : هذا رجل يضربنا، وضاربنا. ويقع موقع المضارعة في الجزاء في قولك : إن فعلت فعلت، فالمعنى : إن تفعل أفعل. فلم يسكنوه كما لم يسكنوا من الأسماء ما ضارع المتمكن»

(2) انظر : السيوطي، 1975، ج 1 : 95. وانظر أيضاً برجشتراسر، 1982 : 80 — 81، وعبد، 1973 : 69 — 77.

(3) سقطت هذه الحركة في اللهجات المحلية المعاصرة، فأصبحت علامة المفرد المذكر الغائب عدم وجود علامة أخرى (أي علامة صفريّة، كما سماها بعض اللغويين). وقد سقطت في اللهجات المعاصرة كذلك الحركة الأخيرة في علامتي المطابقة الداليتين على المتكلم المفرد والمخاطب المذكر المفرد، مما جعل التمييز بين سافرث (أنا) وسافرث (أنت) يعتمد على السياق.

(4) الأضداد في المطابقة كان موجوداً في بعض اللهجات القديمة التي اعتبرت فصيحة. ومن أمثلتها في القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر :

«وأسروا النجوى الذين ظلموا» (الأنبياء : 3)

«يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار» (ابن عقيل، 1959، ج 1 : 271)

«كن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم عنده»... (النووي، 1970 : 292)

«يلوموني في اشتراء النخيل أهلي»... (ابن عقيل، 1959، ج 1 : 269)

«رأيت الغواني الشيب لاح بعارضي»... (ابن عقيل، 1959، ج 1 : 270)

وانظر أيضاً : الراجحي، 1968 : 187 — 188.

(5) على اللغوي أن يفسر لماذا تختلف صورة الكلمة، أحياناً، باختلاف المجالات اللغوية التي تقع فيها، ويبين أي هذه الصور هي الأصل، ويحدد القواعد التي حولت الأصل إلى الصور المملوطة. فلكلمة، مد، مثلاً، صورتان إحداهما بالتشديد (حيث تتوالى الدالان دون وجود علة قصيرة بينهما)، كما في مَدَّت ومَدَّاء ومَدَّاء، والأخرى بـ «فك الأدغام» (حيث تظهر علة قصيرة بين الدالين)، كما في مَدَّدَتْ ومَدَّدَتْ ومَدَّدَتْ. قارن : مَدَّت (م د ت) / مَدَّدَتْ (م د د ن ت).

فالتفسير العلمي المقبول في هذه الحالة هو أن مَلَدُ هي الأصل، وقد حذفت الفتحة بقاعدة صوتية يمكن صياغتها كما يلي:

تُحذف العلة القصيرة الواقعة بين صحيحين مثليين (دالين أو بائين أو سينين الخ) إذا لم يؤدّ حذفها إلى توالي ثلاثة صحاح متوالية (التقاء ساكنين) حسب تعبير القدماء). أما إذا كان حذف العلة القصيرة الواقعة بين الصحيحين المثليين يؤدي إلى توالي ثلاثة صحاح فيقلب مكانها مع الصحيح الأول من الصحيحين المثليين إذا لم يؤدّ هذا القلب المكافي بدوره إلى توالي ثلاثة صحاح. وإلا فإنها تبقى مكانها دون حذف. قارن :

مَدَّتْ : مَ دَ دَ ت ← مَ دَ دَ ت (تُحذف الفتحة)

استمَدْتُ : سَمِئْتُ دُعَايَكَ - سَمِئْتُ مَعْنَى دَعَيْتُ (قلبِ مکانی)

يَمْدُ : ي _ م _ د _ د _ د _ ← ي _ م _ د _ د _ د _ (قلب مكاني)

مَدَدُنْ : مَدَّ دَ دَنَ مَدَّ دَنَ (تبقى العلة القصيرة مكانها)

(6) لابد من التمييز بين الجذع (stem) والجذر (root) لأن الأول يحتوي على علل (حركات) والثاني يتألف من صحاح فقط.

(7) تصبح حركة لام الفعل فتحة (بقاعدة صرفية) في جميع الأفعال المزيدة :

ع ل م ← ع ل م

ۛے ک ے ر ے م ے ← ے ک ے ر ے م ے

(8) $\text{فتحة طويلة} = \text{ألف}$.

(9) النجمة التي تقع قبل الكلمة (أو الجملة) تدل على أنها غير صحيحة.

(10) التغيرات الصوتية التي حدثت في بعض اللهجات المعاصرة أدت إلى أمثلة لا حصر لها من التطابق اللفظي لصيغ تختلف في المعنى أو لكلمات كانت في الأصل مختلفة. من ذلك — على سبيل المثال — كلمات مثل :

بلدي (بلد ÷ ياء التثنية أو بلد + ياء النسبة)

ساقِر (فعل ماضٍ أو فعل أمر في بعض اللهجات المصرية)

ضَرْبِي (ضَرْب + ياء المتكلم أَوْضْرَبَ. في بعض اللهجات اللبنانية)

جَبَلٌ، حَمَلٌ اِثْرٌ (فعل أو اسم)

أيّد: أشدّ (بالقاف في الأصل أو اضمزة في كثير من اللهجات المعاصرة)

وقس على ذلك أمثلة كثيرة نتجت من تحول التاء والذال والظاء إلى نظائرها من الأصوات غير المستمرة (التاء والذال والضاد) أو نظائرها من الأصوات الصفرية (السين والزاي والزاي المنخفضة أو المطبقة)، ومن تحول الضاد إلى ظاء الخ.

(11) يمكن أن يكتب رمز الفتحة الطويلة (الألف) كما في الكتابة العادية (ن ا) بدل فتحتين (ن َ َ).

(12) تتحول ُ و بقاعدة صوتية إلى ضمة طويلة : ُ ُ

(13) وبالتالي لا يجوز وضع فتحة على الحرف السابق للألف في الكتابة العادية فكلمة نام، مثلاً، يجب أن تكتب دون فتحة على النون، وكلمة ذهباً دون فتحة على الباء الخ.

(14) الأصل في التاء أن تكتب «مفتوحة» كما يتضح من كتابة كلمات مثل :
مدينتكم وحديقتان الخ، ولكنها تكتب «مربوطة» إذا وقعت في آخر الكلمة (مدينة وحديقة الخ) لتذكير القارئ بأن عليه تحويلها عند الوقف إلى هاء (مدينة وحديقة). وقد وضع رمز التاء المربوطة (ة) على هذه الصورة لأنه يحتوي على مزيج من رمزي الهاء والتاء، فهو رمز الهاء وفوقه نقطتان التاء. والحقيقة أن التاء لا تتحول عند الوقف إلى هاء، بل تحذف كلياً وتبقى الفتحة وحدها. حاول أن تقرأ عبارة المدينة الفاضلة، مثلاً، عبارة وطنية وقارنها بعبارة نبيه الفاضل تجد أن الأولى تنطق المدينتلفاضلة (دون هاء بعد فتحة النون) والثانية نبيهلفاضل (بهاء). وإذا كان هناك من يلفظ هاء في مثل مدينة أو حديقة أو فاضلة عند الوقف فإن هذه الهاء مضافة («هاء السكت»، كما في مائية وسلطانية) وليست محولة عن تاء، إذ ليس هناك أي مبرر صوتي لتحول التاء إلى هاء.

(15) رموز الكتابة العادية للتونين تمثل صوتين : ُ ن، َ ن، ِ ن.

(16) ُ و تفسح ُ ُ بقاعدة صوتية كما ذكرنا في الحاشية (10).

(17) أما تحوّل دَعُوْ + ُ و إلى دَعُوْا وَرَمَى + ُ و إلى رَمَوْا الخ، فهو نتيجة لنفس القاعدة الصوتية التي حولت طَوَّل إلى طَالَ وخَوِّف إلى خَاف الخ، وهي سقوط شبه العلة (الواو أو الياء) الواقعة بين فتحة سابقة لها وعلّة قصيرة أخرى تالية لها، وقاعدة صوتية ثانية معروفة هي تقصير العلة الطويلة (الألف) الناتجة بعد سقوط شبه العلة، أعني القاعدة التي تقصر العلة الطويلة إذا وقعت قبل «ساكن»، أي قبل صحيحين متوالين أو صحيح واحد في آخر الكلمة (غير متلوّ بحركة) :

طَ َ و ُ لَ َ ← طَ َ َ لَ َ

خَ َ و ِ فَ َ ← خَ َ َ فَ َ

دَ َ عَ َ و + ُ و ← دَ َ عَ َ و (← دَ َ عَ َ و)

رَ َ مَ َ يَ َ + ُ و ← رَ َ مَ َ و (← رَ َ مَ َ و)
قارن :

دَعَتْ : دَ َ عَ َ و + َ ت ← دَ َ عَ َ ت (← دَ َ عَ َ ت)

رَمَتْ : رَ َ مَ َ يَ َ + َ ت ← رَ َ مَ َ ت (← رَ َ مَ َ ت)

(18) تتحول هـ ُ إلى هـ ِ إذا سبقتها كسرة أو ياء. وهذا ينطبق على هم وهما وهن كما هو معروف : به، إليهم، فيهما الخ.

(19) لاحظ أن الضمير هُما يتألف من الضمير هُم وعلامة الشنية. وهذا ينطبق أيضا على المثنى في المخاطب، منفصلا ومتصلا (أنثى، كما).

(20) إن هذا الفرق الجوهرى بين نوعي اللواحق الدالة على الفاعل (وهو أن أحدهما يبدأ بعلّة (حركة) والآخر يبدأ بصحيح) يفسّر وجود صورتين مختلفتين لبعض صيغ الأفعال. قارن :

(أ) 1 - أَقَامْتُ (ءَ قَ مَ + تَ)

2 - أَقَمْتُ (ءَ قَ مَ + تَ ← ءَ قَ مَ تَ)

تبقى الصورة الأولى (أَقَامْتُ) على أصلها، في حين تقصّر الألف في الصورة الثانية (أَقَمْتُ) لوقوعها قبل صحيحين متوالين فتصبح فتحة.

(ب) 1 - دَعَا (دَ عَ وَ + تَ ← دَ عَ تَ)

2 - دَعَوْتُ (دَ عَ وَ + تَ)

تحذف الواو في الصورة الأولى لوقوعها بين فتحتين (وينشأ من الفتحتين فتحة طويلة، أي ألف)، في حين تبقى الصورة الثانية على أصلها.

(ج) 1 - مَرَّتْ (مَ رَ رَ + تَ ← مَ رَ رَ تَ)

2 - مَرَرْتُ (مَ رَ رَ + تَ)

تحذف الفتحة في الصورة الأولى (لوقوعها بين صحيحين مثلين) لأن حذفها لا يؤدي إلى توالي ثلاثة صحاح، في حين تبقى الصورة الثانية على أصلها لأن حذف الفتحة يؤدي إلى توالي ثلاثة صحاح (التقاء ساكنين حسب تعبير القدماء).

أما ماذا لم يلاحظ اللغويون القدماء هذا الفرق بين النوعين من اللواحق رغم أهميته فلأنهم بنوا تحليلاتهم اللغوية على الكتابة العادية التي تظهر فيها الحركات (إذا ظهرت) بطريقة لا تبين مواقعها الصحيحة في سلسلة الأصوات التي تتألف منها الكلمة، كما يتضح من مقارنة الكتابة العادية بالكتابة الصوتية في الأمثلة أ - ج أعلاه.

(21) رغم أن حديثنا في هذه المقالة اقتصر على مناقشة الفعل الماضي، فإن بإمكاننا أن نقول أن الأصل في الفعل، بجميع صيغه، أن يكون ساكن الآخر، وليس هناك خلاف حول فعل الأمر، فهو مشتق من المضارع المجزوم (انظر : ابن يعيش (دون تاريخ)، 58 : 7، وعبيد (1979) : 59 - 62). أما الفعل المضارع، فإن مما يؤيد أن الأصل فيه سكون آخره هو عدم ظهور حركة قبل نون النسوة. فلو كان الأصل في الفعل المضارع أن ينتهي بحركة لظهرت هذه الحركة في مثل يذهب، لأن ظهورها لا ينشأ عنه أربع «حركات متواليات». وكذلك لو كان الأصل في الفعل المضارع أن ينتهي بحركة معينة هي الضمة لظهرت هذه الضمة قبل «نون التوكيد» في حالة الرفع. أما الفتحة التي تظهر في مثل يذهب، فهي جزء من علامة التوكيد ذاتها. فعلمة التوكيد ليست النون وحدها، بل نَ نْ (أن دون همزة).

(22) العنصران الأول والثاني موجودان في جميع الكلمات الفعلية. أما العنصر الثالث (الضمير المتصل الدال على المفعول به)، فقد يكون موجودا وقد لا يكون (قارن : ضربت / ضربتهم).

المراجع :

- 1 — ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن. الأنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الرابعة، القاهرة، 1961.
- 2 — ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مكتبة صبيح القاهرة، 1959.
- 3 — ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي. شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية القاهرة (دون تاريخ).
- 4 — برجستراسر، جوتيلف. التطور النحوي للغة العربية، تحقيق رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، 1982.
- 5 — الراجحي، عبده. اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعارف، القاهرة، 1968.
- 6 — الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن. الايضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار العروبة القاهرة، 1959.
- 7 — السيوطي، جلال الدين. همع الهوامع، تحقيق عبد السلام هارون وعبد العال سالم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1975.
- 8 — عبده، داود. أبحاث في اللغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت، 1973.
- 9 — عبده، داود. دراسات في علم أصوات العربية، مؤسسة الصباح، الكويت، 1979.
- 10 — عبده، داود. «البنية الداخلية للجملة الفعلية»، الأبحاث، الجامعة الأمريكية بيروت، 1983.
- 11 — المبرد، أبو العباس محمد. كتاب المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة 1386 هـ.
- 12 — النووي، محيي الدين أبو زكريا يحيى. رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين، تحقيق عبد الله أبو زينة، دار الشعب، القاهرة، 1970.

* * *